

# هل تشكل الهجرة تهديدا للأمن؟ Is Immigration a Threat to Security?

Written By: Julia Tallmeister  
Written At: University of Edinburgh  
Written For: Christina Boswell  
Date Written: March 2013

## مقدمة:

في السنوات الأخيرة، احتلت الهجرة الدولية الصدارة في الأجندة الأمنية للعديد من الدول وخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية. بل أن تصور المهاجرين كتهديد أمني تطور مع الزيادة السريعة في عدد المهاجرين حول العالم، في حين أن هناك حوالي 191 مليون شخص يعيشون خارج بلدانهم الأصلية سنة 2005، وخلال 2010 إرتفع عددهم إلى حوالي 214 مليون (إحصائيات منظمة الهجرة الدولية). ويشير مفهوم الأمن بصفة عامة إلى "غياب التهديدات". لكن المقاربة التقليدية للأمن الدولي تركز أساسا على المخاوف العسكرية، ومن هذا المنطلق فإن الدولة هي ما يتوجب حمايته من هذه التهديدات والمخاوف العسكرية وبالأخص من الحروب. وفي مقابل ذلك فإن الدراسات الأمنية في حقبة ما بعد الحرب ا لباردة انتقلت بعيدا عن منظور مركزية الدولة، وتوسيع مفهوم الأمن وذلك ليشمل عددا من التهديدات الأخرى. وفي هذا الاتجاه، أقر بارني بوزان مؤسس مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية بأنه لا يجب التركيز في الدراسات الأمنية على الجانب العسكري فقط، بل يجب توسيع هذا المفهوم ليشمل الأمن المجتمعي، البيئي، الاقتصادي والسياسي. وقد نتج عن توسيع مفهوم الأمن أن العديد من القضايا المرتبطة بالبيئة، الفقر والهجرة الدولية أصبحت تشكل تهديدا أو أخطارا أمنية. كما أنه وعلى غرار كون الدولة تشكل موضوع للتهديد توجد عناصر أخرى هي محل خطورته ديد كالهوية الثقافية والانسانية والذات الفردية.

هذه الورقة البحثية ستعالج وتركز على نقطة واحدة في النقاش حول الأمن وهي: هل يمثل المهاجرون تهديدا بالنسبة للأمن؟ على ضوء ذلك ستعالج في هذا المقال كيفية تأثير الهجرة على الأمن المجتمعي، الأمن الإقتصادي، الأمن ا لداخلي والعام. وعلى أنها تهديد تصوري وإدراكي أكثر منه تهديد موضوعي وواقعي.

الهجرة والأمن المجتمعي

يرتبط مفهوم الأمن المجتمعي في المقام الأول بالهوية الجماعية، كما أوضح أولي ويفر 1993 أن الأمن المجتمعي يتعلق بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات الحالية أو المحتملة . أما فيما يتعلق بالهجرة الدولية فهي مرتبطة بالطريقة التي يدركها أعضاء الدولة لهويتهم الوطنية وديانهم ولغتهم وثقافتهم المهدة من طرف المهاجرين . من هذا المنظور فإن القيم الوطنية للدول المستقبلية فهي المعنية بالتهديد ، والهجرة بصفة عامة سواء كانت طوعية أو قسرية، شرعية أو غير شرعية، تشكل تلك التهديدات من خلال الاختلافات في الدين والثقافة واللغة. إن الخطر المحتمل من الهجرة على الأمن المجتمعي لدولة ما ليس تهديدا موضوعي وعالي، وإنما هو تهديد إدراكي يرتبط بالطريقة التي تعرف كل دولة نفسها . على سبيل المثال بعض الدول تعتبر التعدد الثقافي أمر غير مرغوب فيه، على عكس دول أخرى التي تفتخر بهذا التعدد . كما وضح كل من "هايزلر" و"ليتون هنري" سنة 1993 أنه في فترة ما بعد الحروب شهدت أغلب الدول الأوروبية من دول متجانسة تتقاسم في ما مشتركة على الصعيد الثقافي والهوية الاثنية إلى دول غير متجانسة متكونة من مجموعات وطنية. وبالتالي فإنه يمكن اعتبار الهجرة في هذه الحالة بمثابة تهديد للأمن المجتمعي لأنها تفرض تحديات على الهوية الوطنية والقيم الجوهرية، يضاف إلى ذلك عدم قدرة المهاجرين على الاندماج ما يؤدي إلى تأثيرات سلبية وعدم إستقرار المجتمع والحكومة.

لقد اعتمدت الدول التقليدية المستقبلية للمهاجرين مثل كندا على مختلف المفاهيم للهوية الوطنية، وكانت لهم القابلية في تقبل مختلف اللغات والديانات والثقافات ودعم سياسات التعدد الثقافي، وفي هذا الإطار، قام "إيسز" بدراسة حول المهاجرين والهوية الوطنية في كل من ألمانيا وكندا، حيث أكد أن تطور كندا كان مرتبطا بالمهاجرين بالأساس، أما تنامي مجتمع المهاجرين في ألمانيا فقد كان مرتبطا بالهجرة العاملة وتدفق اللاجئين وطالبي اللجوء . وكان لكل دولة تاريخ خاص بها أثرت على سياسات الهجرة وعلى إدراكاتها حول كون الهجرة تعتبر كتهديد أو لا، حيث أن كندا إعتمدت على سياسات متعددة الثقافات منذ سنة 1971 وذلك من أجل الحفاظ على هويات مجموعات المتعددة الجنسيات، أما ألمانيا فحاولت إستيعاب هذه الفئة من المهاجرين.

علاوة على ذلك، فإن التقارب الثقافي والاثني يبني إجتماعيا، وخاصة بالنسبة للمفاهيم الثقافية والأثنية للجماعات التي تشكل تهديدات والتي لا تتغير مع الوقت . إن ما يعتبر تهديدا مجتمعي لدولة ما قد يكون مقبولا في دولة أخرى، وبالتالي تظهر الهجرة على أنها تهديد ذاتي بدلا من كونها تهديد موضوعي للأمن المجتمعي وذلك الاختلاف يكون من دولة إلى أخرى ويمكن لهذا أن يتغير عبر الوقت.

إن أمنة الهجرة وإعتبارها كتهديد لبقاء المجتمع الوطني هي إشكالية في حد ذاتها، وذلك لوصف المهاجرين بـ "الآخرين" فيترتب على ذلك تهميشهم وإقصائهم من المجتمع . كما أقر كذلك "هويسمان"، بأن الخطاب في إطار الهجرة كتهديد للأمن المجتمعي يستطيع إستنساخ الأسطورة السياسية للحضارة الغربية حيث كانت تركز على تجانس المجتمع الوطني، وذلك من خلال إستبعاد

المهاجرين الذين يشكلون عنصرا دخيلا ثقافيا. إن عملية أمننة الهجرة هي أكثر تهديد من الهجرة نفسها لأنها تولد العنصرية وكراهية الأجانب وهذا ما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي.

### الهجرة والأمن الاقتصادي

لكن الهجرة تشكل من زاوية أخرى تهديدا بالنسبة للمصالح الوطنية للدول وذلك من خلال تأثيرها على الجانب الاقتصادي، وتبقى للهجرة تأثير واضح على الدول المصدرة لها والدول المستقبلة لها في الحالتين سواء بالإيجاب أو بالسلب على الجانب الاقتصادي . حيث أن التوسع في مفهوم الأمن ليشمل القطاع الاقتصادي أدى بالإهتمام للتحديات الاقتصادية التي تفرضها الهجرة . ونتيجة لذلك أصبحت الهجرة تعالج كقضية أمنية.

وعلى سبيل المثال ، فهجرة العمال يمكن إعتبارها تشكل تهديد على الأمن الاقتصادي لكلا الدولتين المصدرة والمستقبلة. ووفقا لهذا التوجه فإن هجرة الكفاءات والعمال ذوي الخبرة من الدول النامية في الجزء الجنوبي إلى الدول المتقدمة في الجزء الشمالي تدعى بهجرة الأدمغة من الدول المصدرة، إضافة لبعض النتائج غير المرغوب فيها على الدول المستقبلة. في حين أن الدول النامية تفقد أعداد كبيرة من العمال ذوي المهارات من خلال الهجرة لكن يوجد العديد من الكفاءات التي زادت من خبرتها لتعود لبلدها الأصلي.

كما أن التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرين نح و بلدانهم تلعب دورا في تنمية الاقتصاد وتطوير دولهم، وفقا للبنك الدولي في سنة 2012 فاقت 406 مليار دولار أمريكي ويحتمل أن هذا العدد سيستمر في التزايد وقدرت هذه النسبة بـ 8 % في سنة 2013. وأظهرت العديد من الدراسات أن التحويلات المالية لها أثر إيجابي على التخفيف من حدة الفقر والتطوير المالي . في العديد من الدول النامية أدت التحويلات المالية إلى تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة 11 % في أوغندا، و6 % في بنغلادش و5 % في غانا. وفي هذا السياق يتداخل الأمن الاقتصادي مع الأمن المجتمعي، وهذا الجانب من الهجرة له تأثير إيجابي ليس فقط على إقتصاد الدول المصدرة بل كذلك على الظروف المادية والمالية للسكان وعائلات المهاجرين.

إن الهجرة تعتبر كتهديد للأمن الاقتصادي للدول المستقبلة ذلك من خلال تأثيره على سوق العمل وتسليط الضوء على بعض القضايا الرئيسية: هل المهاجرون سبب في تخفيض الأجور في الدول الاقتصادية الكبيرة؟ وهل يقوم المهاجرين باحتلال مناصب الشغل للمواطنين الأصليين؟ وغالبا ما يوافق الرأي العام فكرة أن المهاجرين هم سبب في خفض الأجور ونقص مناصب الشغل وبعض المشاكل الاقتصادية . وتعتبر هذه الافكار والآراء كمبرر في رسم السياسات الاقتصادية والتقييدية للمهاجرين. ويستند هذا التوجه إلى الادراكات بدلا على الحقائق الامبيريقية والعملية . وفقا لتشومسكي فإن النظرية القائلة بأن عدد الاشخاص يحدد عدد مناصب العمل هي خاطئة . وأن النمو السكاني تساعده ظاهرة الهجرة ومناصب الشغل المفتوحة من قبل المهاجرين.

إن الأثر الاقتصادي للهجرة يختلف من دولة إلى أخرى وذلك وفقا للظروف الاقتصادية ومن الملاحظ أن الهجرة لها تأثير إيجابي على مستويات التوظيف للدول المستقبلية . وقد خلصت دراسة العلاقة بين الهجرة والبطالة في كندا إلى أن الهجرة لا تؤثر في زيادة مستويات البطالة، حيث أنها تشكل نسبة بطالة مؤقتة فقط وتتبدد هذه النسبة مع الوقت ويبدأ إقتصاد الدولة على التكيف ما بين العرض والطلب. لقد وجد الباحث إسلام أنه على المدى الطويل تستقر هذه التغيرات، حيث يتم ضبط الأجور واستقرار نسبة الطلب على العمالة واستفادة العمال المولودين في كندا من هذا الوضع. وتكتمل لهذا الدراسة أعد كل من "سومرفيل" و"سوميشن" دراسة توضح أن الآثار المترتبة على الهجرة تختلف من دولة إلى أخرى ويكون تأثيرها على الأجور منخفضا . أما في بريطانيا فأغلبية العمال، لم يتأثروا بل استفادوا من ظاهرة الهجرة. فللهجرة لأسباب إقتصادية لا تشكل تهديدا على الأمن الاقتصادي للدولة المستقبلية، بل توجد عوامل أخرى مثل التعليم والتغير الديمغرافي يكون لها تأثير أكبر على سوق العمل في البلدان المستقبلية، وعلى عكس التصور السائد بأن الهجرة تهدد أمن سوق العمل وخفض الأجور وزيادة مستويات البطالة، يمكن أن تزيد الهجرة من فرص العمل وتعزيز الإقتصاد في الدول المستقبلية.

كما أعتبر أن المهاجرين وخاصة اللاجئين وطالبي اللجوء هم عبارة عن تهديدات بالنسبة للأمن المجتمعي ونظام الرفاه للدولة المستقبلية . وبالتالي ينظر للمهاجرين على أنهم يمثلون مشكلة أكثر منه منفعة . فزيادة على أنهم يأخذون مناصب العمل بالنسبة للسكان المحليين فإنهم من خلال حصولهم على الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، يشكلون بذلك عبئ على نظام الرعاية الاجتماعية للدول المستقبلية لهم، وبالتالي يشكلون ضغطا على ميزانية الدولة وفي الأخير يؤثر على رفاهية الدولة التي تقدمها لسكانها المحليين. لقد صور المهاجرون على أنهم فقراء وكثيري العدد وبذلك يشكلون تهديد على إقتصاد الدولة، ويخلقون نقصا في المساكن والتعليم والمواصلات وخدمة الاتصالات، كما وضح "فاينر" أن توفير الخدمات التي تقدمها دولة الرفاه للعمال المهاجرين واللاجئين غالبا ما تولد الاستياء داخل المجتمع المحلي، كما أن هناك إعتقادا كبيرا أن المهاجرين لا يستولون فقط على وظائف المواطنين الأصليين بل كذلك على مزايا الخدمات الاجتماعية.

ومن خلال الخطاب يتم إنتاج وإعادة إنتاج صور وإدراكات على أن الهجرة تمثل ضغطا على الخدمات الاجتماعية، وهو ما يفنده كذلك "هويسمان"، حيث إستعمل في ذلك التعبيرات المجازية "الغرق في التدفقات" من اللاجئين وطالبي اللجوء، مما يؤدي إلى خلق إدراك لدى أفراد المجتمع بأن هذه الفئات تهدد أمنها الإقتصادي وينتج كذلك شعور بالخوف وعدم الأمان في المجتمع الأصلي.

إن الدراسات حول تصوير وسائل الإعلام للاجئين وطالبي اللجوء في لندن هي غير دقيقة وغير متوازن، وهي غالبا ما تشير إلى تدفق كبير من طالبي اللجوء واللاجئين، وقد نتج عن ذلك شعور بالخوف وانعدام الأمن من المجتمع المحلي والتصورات السلبية للمهاجرين . وزيادة على ذلك، إن سهولة معرفة وتمييز المهاجرين هي سبب لاستخدامهم ككبش فداء حول التحديات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

ومن جهة أخرى، فإن التقشف الاقتصادي الناجم عن الركود الاقتصادي، والتغيرات الاجتماعية التي ينظر إليها على أنها غير مريحة، و الأعباء المؤسساتية وبعض الصعوبات الأخرى الناجمة عنها تبعاً، أصبحت كلها ظاهرة بدرجة كبيرة بعد تزايد تدفق موجات المهاجرين. كل هذه القضايا ينظر إليها كتهديد للأمن المجتمعي، والمسبب الرئيسي لها هو المهاجرون الذين يزدون من تفاقم تلك المشاكل، وبالمحصلة ينظر إلى هناك إرتباط كبيراً بين الأمن المجتمعي والاقتصادي وفي كون المهاجرين هم منبع المشكل.

إن الحجة في كون المهاجرين يمثلون تهديد بالنسبة للأمن الاقتصادي للدولة ما هي مرتبطة بالإدراك الخاطئ الذي يسوقه الخطاب ضد الأجانب، مع تزايد موجة المهاجرين وخاصة اللاجئين وطالبي اللجوء نجد الدولة المستقبلية نفسها أمام تحديات مالية يجب عليها إدارتها، كما أن آثار الهجرة يختلف من دولة إلى أخرى ويتغير عبر الزمن. وزيادة على ذلك لا يجب إهمال المزايا المترتبة على الهجرة على المدى الطويل وتسيط الضوء فقط على التكاليف الممكنة على المدى القصير. على سبيل المثال، أظهرت الدراسات حول أثر اللاجئين في أستراليا أن التكاليف الأولية لاستيعاب اللاجئين من خلال إعانات الضمان الاجتماعي يتم تعويضها خلال عشر سنوات، حيث تمت أمنة الهجرة وتقديم المهاجرين باعتبارهم خطراً على بقاء نظام الرعاية الاجتماعية يؤدي إلى إبعاد المهاجرين وكونهم لا يستحقون الخدمات الاجتماعية.

### الهجرة والأمن الداخلي

زيادة على الأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي نجد الأمن الداخلي الذي ظهر كبعد أمني يهدد من قبل الهجرة. إن مفهوم الهجرة كتهديد للأمن الداخلي ظهر منذ سنوات الثمانينات، وتم التسيط الضوء من قبل "هويسمان" على ماجاء في اتفاقية دبلن للربط بين الهجرة والإرهاب، الجريمة المنظمة ومراقبة الحدود. ومنذ هجمات 11 سبتمبر وضعت الهجرة بشكل بارز في جدول أعمال مكافحة الإرهاب. وشددت الحكومات على سياسات الهجرة وتم ربط الهجرة بالأنشطة الإرهابية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت الهجرة مسألة تتعلق بالأمن القومي، حيث سارع الرئيس بوش بوضع إستراتيجية لمحاربة الإرهاب من خلال سياسة الهجرة، وكأدرج أيضاً برنامج الهجرة والتجنيس في الولايات المتحدة إلى وزارة إستحدثت لمتابعة الأمن الداخلي، إضفاء الطابع المؤسسي للهجرة لأنها تمثل تهديد بالنسبة للأمن الداخلي. وبما أن التحكم في الهجرة ومعرفة ما إذا كان مهاجر ما هو إرهابي ويمثل تهديداً بالنسبة للأمن الداخلي جد صعب، قامت الولايات المتحدة بخفض عدد المهاجرين وذلك لمراقبتهم وتبعهم وتخفيض احتمالية كونهم إرهابيين.

ينفي "مولر" التبريرات التي تقول أن غياب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة منذ أحداث 11 سبتمبر هو نتيجة زيادة مراقبة الحدود والسياسات الصارمة في الهجرة. ففي حين أن الإرهابيين يجدون صعوبة في الدخول للبلاد فإن مئات الملايين من المهاجرين الشرعيين يدخلون

الولايات المتحدة الأمريكية كل سنة، وما بين 1000 إلى غاية 4000 مهاجر غير شرعي كل يوم. كما أكد "مولر" أن التهديدات الإرهابية من طرف الإرهابيين المهاجرين أو المحليين مبالغ فيها. كذلك البحث الذي قام به "سوكس" المتعلق بالإرهاب والهجرة في إسبانيا يقر فيه أن العلاقة بين الإرهاب والهجرة غير الشرعية هي مصطنعة أكثر منها حقيقة موضوعية. وتعتمد على نظرية الخوف النفسي أو الخوف الحسي. ويكون إدراك خطر الإرهاب عند المواطنين من خلال إلقاء اللوم على بعض الأشخاص وإعتبارهم كعدو وبالتالي خلق تقسيم لدى الأشخاص بما يعرف بـ "نحن" و"هم". ويعد أحداث 11 سبتمبر وتفجيرات محطة القطار في مدريد سنة 2004، وتفجيرات لندن 2005، أصبح المهاجرون وطالبي اللجوء يعتبرون أو أصبحوا يوصفون بأنهم أعداء.

كما أن الخطابات السياسية ووسائل الإعلام صورت المهاجرين على أنهم يشكلون تهديدات على الأمن المجتمعي والاقتصادي، وكذلك فعلت المواقف العدائية إتجاه المهاجرين والعلاقة الواضحة ما بين الهجرة والإرهاب المشتركة عند الساسة ووسائل الإعلام. وفي فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر، وتفجيرات مدريد أكدت وسائل الإعلام الأسبانية على وجود العلاقة ما بين المهاجرين والسلوكيات الإجرامية هذا ما أثر على القرارات السياسية والرأي العام. وترسيخ الإدراكات بالعلاقة ما بين الهجرة والإرهاب في كل من الرأي العام والسياسي.

وفي هذا الصدد، يقول "دانيال فريسوورلد" (2001) من معهد "كاتو" أن الهجرة ومراقبة الحدود هما قضيتان منفصلتان. حيث أن الهجمات الإرهابية من قبل الأجانب ليست نتيجة لسياسات الهجرة المفتوحة والليبرالية. لكن سببها الفشل في إبقاء عدد من الأجانب الذين يشكلون تهديد للأمن الوطني خارج الحدود. وبالمثل يقر "سينسر" في سنة 2008 أن المشكل يكمن في إعطاء المهاجرين مفهوم خاطئ، فيجب التمييز ما بين المهاجرين والأجانب ففي أحداث 11 سبتمبر مرتكبي تلك العمليات لم يكونوا مهاجرين بل كانوا أجنب فقط فلقد دخلوا الولايات المتحدة الأمريكية بتأشيرات مؤقتة. إن ربط العلاقة بين الإرهاب والهجرة أدى إلى ظهور مشكلة التمييز والإقصاء والعنصرية عند المهاجرين وخاصة عند الأشخاص المسلمين والعرب على الرغم من تأثيراتهم الايجابية على المجتمع.

### الهجرة والأمن العام

بنفس الطريقة التي ترتبط فيها الهجرة بالإرهاب، كذلك ترتبط بزيادة الجريمة، فلقد أدى التنامي في الإدراك بأن الهجرة تعتبر كتهديد للأمن العام، وإن قضية ما إذا كانت أو لم تكن الهجرة سبب لزيادة نسبة الجريمة هي أيضا قضية إدراك مقابل حقيقة موضوعية. ففي حين أصبح المجتمع قلقا إزاء تنامي نسبة معدلات الجريمة المتزايدة من قبل المهاجرين وكذلك لما يشكله المهاجرين من تهديد على أمن النظام العام، غير أن هذه المخاوف غير صحيحة ميدانيا. وعلى عكس توجهات الرأي العام فقد وجدت العديد من الدراسات في عدد من الدول أنه لا توجد علاقة قوية بين الهجرة والجريمة.

لكن لا نستطيع إنكار أنه في بعض الدول لا توجد علاقة بين زيادة تدفقات المهاجرين وزيادة نسبة الجريمة. حيث نجد أن المدن والدول التي بها نسبة جريمة أكبر تكون نسبة المهاجرين فيها كبيرة . على سبيل المثال أجريت دراسة سنة 2001 خلصت أن نسبة المساجين الذين ولدوا خارج إسبانيا أكبر بخمسة وعشرين مرة من المهاجرين الذين ولدوا في إسبانيا. كما يقول "ويستبروك" سنة 2010 أن العوامل الديموغرافية لها تأثير أساسي أكبر منه كونه شخص مهاجر فقط . كما في حالة أسبانيا أن أغلبية المهاجرين لديهم نسبة كبيرة من سلوكيات الإجرام (الرجال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و35). وفي الأخير في دراستنا للعلاقة بين الهجرة والجريمة لا يجب إغفال عنصر النمو الديموغرافي وأخذه بعين الاعتبار.

وهناك العديد من الأدلة التي تثبت أن العلاقة بين الهجرة والإجرام ضعيفة أو غير موجودة، وخلصت دراسة على ثلاث أحياء أمريكية أنه في الغالب، المهاجرين لا يتسببون في زيادة عدد القتلى بين الأمريكيين من ذوي الأصول الإفريقية واللاتينية. وبالمثل في دراسة أخرى قام بها كل من "باتشر" و"بيل" سنة 1998 خلصت أن تدفقات المهاجرين ليس لها أثر على زيادة نسبة الجريمة في المدن . أما "بيل" وآخرون في سنة 2010 قاموا بتحقيق حول العلاقة بين الهجرة والجريمة في فترتين من مراحل تدفقات الهجرة إلى المملكة المتحدة (بريطانيا)، خلال مرحلة موجة طالبي اللجوء ما بين 1990-2000 وكذلك مرحلة موجات الهجرة الاقتصادية القادمة من أوروبا في بداية 2004. فوجدوا أن نسبة المجرمين المهاجرين أقل منها عند الأشخاص المحليين أو السكان الأصليين، وبالتالي أن الرأي العام بصفة عامة يقرباً من الهجرة هي تشكل تهديداً على الأمن العام لكن هذه الفكرة غير مبنية على حقائق إمبريقية.

## الخلاصة

لا يمكن إنكار أن الهجرة تفرض العديد من التحديات والإشكالات للدول المستقبلية ونظراً لتوسع مفهوم الأمن ليشمل الأمن المجتمعي، الاقتصادي، الداخلي والعام. ولا مفر من كون الهجرة تعد تهديداً للمجتمع والاقتصاد وكذلك للأمن الداخلي والنظام العام لكن كما تم عرضه وتبينه في هذا العمل الهجرة كتهديد هي تصور وإدراك أكثر منه حقيقة عملية . كما اعتبرت الهجرة

كتهديد للهوية الوطنية للدولة، فمفهوم الهوية مبنى على أفكار الهوية الوطنية والثقافة والجماعات الاثنية المقبولة من طرف المجتمع والتي لا يمكنها التغير عبر الزمن . من حيث الأمن الاقتصادي، وعند اعتبار الهجرة كتهديد يكفي النظر إلى التنمية والمزايا التي يقوم بها المهاجرين لبلدانهم الأصلية . وعلاوة على ذلك يمكن أن تزيد من فرص العمل وكذلك الأثر الايجابي على إقتصاديات الدول المستقبلية . وكذلك بالرغم من أنه تم ربط الهجرة بالإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، ففضية المهاجرين ومراقبة الحدود أصبحت تحظى بأهمية أكبر لأنها أصبحت تدرج تحت التهديدات الأمنية ولقد بالغ البعض في إدراجها كتهديد على الأمن الداخلي . وأخيرا على عكس الرأي العام الشائع على أن الهجرة تمثل تهديد على الأمن أثبتت الدراسات أننا لا نستطيع إثبات وجود علاقة قوية بين الهجرة والإجرام، فالتسويق لهذه العلاقة يضر بالمجتمع أكثر مما ينفعه.